الاستيـاء الشعبي ضد الروابـط، الذي ترافق مع الاستيـاء الشعبي من اقالة بعض رؤساء البلديات وتجسد في انتفاضة شعبية في ربيع العام ١٩٨٢. فالروابط لم تجد امامها، لتجنيده بين صفوفها، سوى البائعين الجوالين، والمنحرفين، واعضاء سابقين في الشرطة زمن الانتداب، واعضاء سابقين في المخابرات الاردنية، وسماسرة الارض زمن الانتداب، وعمال النقل القروي. والاكثر من ذلك، فان بعض قياديي روابط القرى امِّي (مثل رئيس رابطة بلدية رام الله ورئيس رابطة نابلس)[٨٥].

٢ ـ عدم قدرة الروابـط على تجنيـد القيـادات «التقليدية»، ذات الصلة بالحكم الاردني، في صفوفها، ومهاجمة الاردن للروابط في آذار (مارس) ١٩٨٢[٨٦].

لكل ذلك، رأت الادارة المدنية ان السير في دعم الروابط لن يقدم القاعدة القيادية التي تستطيع جذب ولاء المواطنين. ومن ثم حدث انقلاب في اتجاه الادارة المدنية لرعاية ودعم ظاهرة الروابط، بعد مجيء شلومو ايليا، خليفة لكرمان، على رأس الادارة المدنية؛ اذ أمر ايليا بطرد محمد ناصر، نائب مصطفى دودين، رئيس اتحاد الروابط (واول من عمل على انشاء هذه الظاهرة)، وبالغاء المؤتمر التأسيسي لـ « الحركة الديمقراطية للسلام »، الذي كان دعا الى عقده ناصر، بتشجيع من كرمان، في محاولة للاطاحة بـ « الحرس القديم » في الروابط، المتمثل بدودين. كما اصدر ايليا امراً بسحب ٥٠ بالمئة من سلاح ميليشيات الروابط واعادتها الى الحكم العسكري. ووصلت ظاهرة الروابط، بعد ذلك، الى ادنى درجاتها ضعفاً، بعد مجيء موشي آرنس الى وزارة الدفاع، خلفاً لشارون، حيث عارض، وبوضوح، الظهور العلني للروابط[٨٧].

المرحلة الرابعة: السعي نحو تطبيق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد

لم تؤد التطورات في الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولا التطورات في بيئة الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي، الى تبلور قيـادة، او قيـادات محلية، تحظى بقبول شعبي، وتقبل بالمفهوم الاسرائيلي للحكم غير المباشر (الهدف الاساسي لعملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع). وهكذا، وبعد حوالى سبعة عشر عاماً من خضوع الضفة والقطاع للاحتلال الاسرائيلي، اصطدمت حكومة الوحدة الوطنية التي جاءت الى الحكم في اسرائيل اثر الانتخابات العامة للكنيست الحادي عشر (تموز ـ يوليو ١٩٨٤) بحقيقة وجود رفض شعبي عام بين مواطني الضفة والقطاع لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ولاساليبه الاحتوائية المتعددة.

نتيجـة لذلك، ونتيجة، ايضاً، لبقاء منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ضرب وجودها في لبنان، العنـوان الاسـاسي لاي تمثيل سياسي لمواطني الضفة والقطاع، ونتيجة، كذلك، لاختلاط «الاوراق السيـاسيـة» الخـاصة بمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانطلاقاً من فشل تجارب الاحتواء الاسرائيلية السابقة لمواطني الضفة والقطاع؛ نتيجة لكل هذا، ظهر في الفكر الاسرائيلي اسلوب جديد لاحتـواء مواطني الضفة والقطاع، يقوم على محاولة السعي الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع، من جانب واحد: اي بدون ان يكون ذلك الحكم ثمرة اتفاق مع قيادات محلية تمثل مواطني الضفة والقطاع.

وعـلى الرغـم من ان فكـرة تطبـيـق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحـد راودت بعض